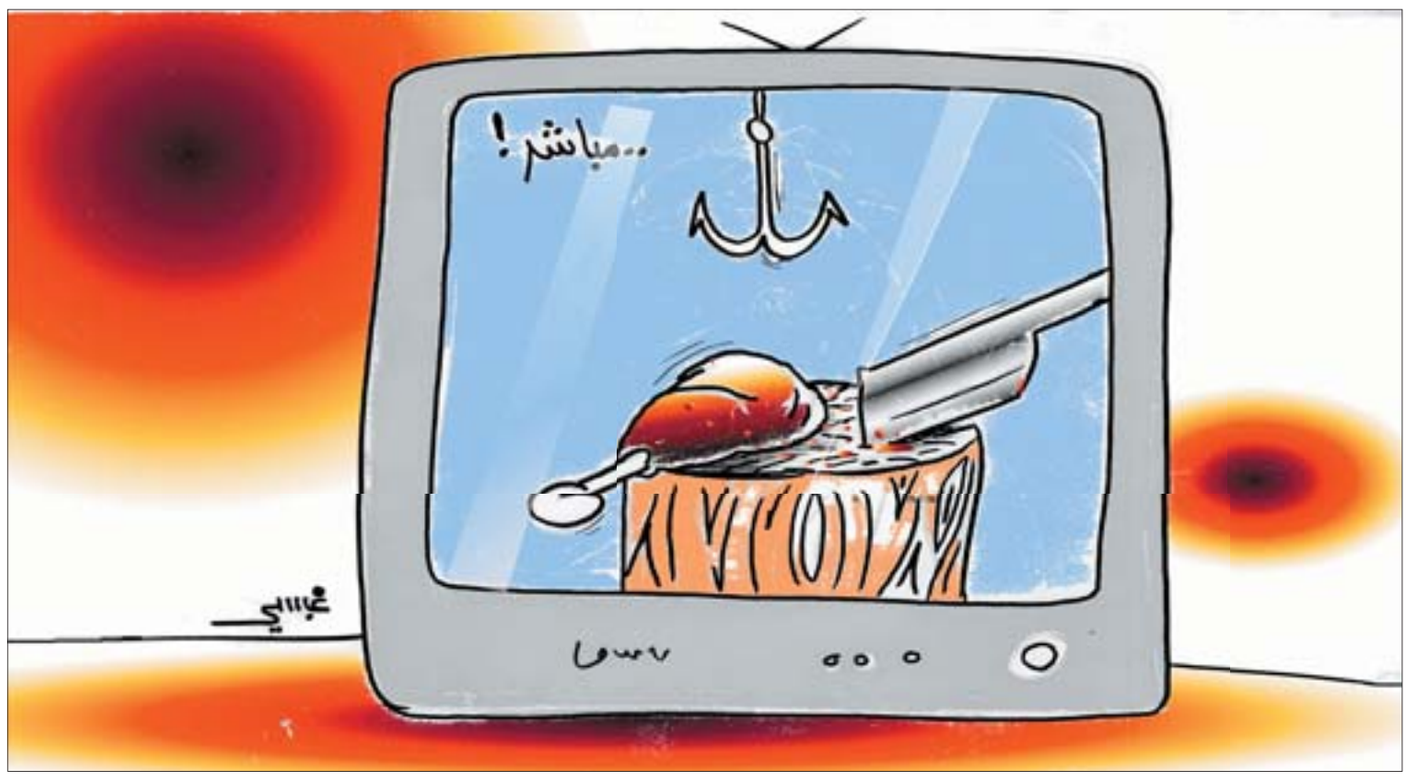

الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية لقرارات هيكلة القوات المسلحة

د . طه أحمد الفسيل
tfussail@gmail.com

عملية هيكلة القوات المسلحة على أسس وطنية سوف تساهم من ناحية في تعزيز مكانة اليمن إقليميا ودوليا

يمثل "بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها" أحد أهداف الثورة اليمنية، وأحد المتطلبات والشروط الضرورية للحفاظ على المصالح الوطنية لليمن وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، المتكاملة والشاملة. وقد ساهمت الاختلالات العديدة التي رافقت بناء القوات المسلحة خلال السنوات الماضية في تهديد المصالح الوطنية نتيجة عدم الأخذ في الاعتبار الموقع الاستراتيجي لليمن وطول سواحله البحرية، حيث تم إهمال القوات البحرية والجوية، وما ترتب على ذلك من ظهور فراغات عسكرية وأمنية في المناطق الصحراوية لليمن وفي شريطها الساحلي البحري الطويل على البحر الأحمر والمحيط الهندي، مترافقاً مع فراغ تنموي وسياسي كبير في هذه المناطق، الأمر الذي دفع - ويدفع - العديد من القوى والدول الإقليمية والدولية إلى الاستفادة من هذا الفراغ لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية من خلال محاولتها ملء هذا الفراغ والاستفادة منه بصورة أو بأخرى. وعلى المستوى الوطني شكل ضعف وغياب الاستقرار الأمني أحد عوامل التخلف الاقتصادي والتنموي في بلادنا.

وفي هذه المقالة سنحاول إبراز، بإيجاز، الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية لعملية هيكلة القوات المسلحة والتي ستساهم في ضمان المصالح الوطنية لليمن على المستوى الإقليمي والدولي، على أن يتم تناول هذه الأبعاد على المستوى الوطني في الأسبوع القادم إن شاء الله.

فمن المعروف بأن مصالح القوى الإقليمية والدولية في اليمن تتسم بالتشابك والتعقد وتساهم بصورة أساسية في الدفع باتجاه تلك القوى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية وضمان استمرارها في اليمن. وبدون شك فإن عملية هيكلة القوات المسلحة على أسس وطنية سوف تساهم من ناحية في تعزيز مكانة اليمن إقليميا ودوليا، وفي الوقت نفسه حماية المصالح الوطنية لليمن. فمن ناحية أولى فإن موقع اليمن الاستراتيجي والجغرافي الفريد في جنوب الجزيرة العربية يجعل من بلادنا العمق الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، التي تعتبر أهم منطقة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم كونها تحتوي على حوالي 62٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط، والذي يتوقع أن يستمر إنتاجه لمدة ثمانين عاماً على الأقل، وكذلك على حوالي 40٪ من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي. كذلك تعتبر منطقة الخليج العربي سوقاً رئيسية وأساسية لمنتجات وخدمات الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك السلاح، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي الست أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم. وبعد أن كان الصراع السياسي الأيديولوجي هو الصراع السائد في فترة الحرب الباردة، اصبح الصراع الاقتصادي وصراع المصالح يحتل المرتبة الأولى في أولويات النظام الدولي المعاصر، ولذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط، وبالذات منطقة الخليج العربي (بما فيها اليمن) تحتل بؤرة الاهتمام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

ويتعزز هذا الموقع الاستراتيجي بالأهمية الجغرافية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، والذي يشكل أحد المضايق البحرية الهامة على خريطة الملاحة العالمية لأنه المعبر الرئيسي لتدفق النفط من دول الخليج العربي إلى الدول الصناعية الكبرى (حوالي 3.5 مليون برميل يومياً) تشكل ما يزيد عن 4.2٪ من الطلب العالمي على النفط ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 5٪ في العام 2030 م.

وتشكل القرصنة البحرية في خليج عدن والتي تنامت بشكل ملحوظ منذ نهاية 2006 م وما أدت إليه من انتشار عسكري واسع للسفن والمدمرات العسكرية البحرية للقوى الكبرى الإقليمية والدولية مؤشراً على مدى أهمية مضيق باب المندب في الملاحة البحرية العالمية، وفي الوقت نفسه يثير تساؤلاً حول مدى استغلال هذه القوى لظاهرة القراصنة للانتشار العسكري في هذه المنطقة البحرية في خليج عدن.

ويمثل الموقع الاستراتيجي لليمن ثروة اقتصادية وتنموية هامة لم نتمكن من الاستفادة منها حتى الآن لعوامل وأسباب محلية وخارجية، يأتي في مقدمتها المنطقة الحرة في عدن، خاصة في ظل انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في اليمن، بما في ذلك ضعف القوات البحرية. وإذا كانت المناطق الحرة تعد إحدى الوسائل الاقتصادية والاستثمارية الرامية، وأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفز وتنشيط النمو الاقتصادي من خلال ما تتيحه هذه المناطق من إمكانيات وفرص لاستخدام الموارد المحلية ونقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية، وتعزيز الصادرات السلعية والخدمية والصادرات غير التقليدية، وتنشيط قطاعي النقل والخدمات، ومن خلق لفرص عمل جديدة ومن رفع وتحسين مهارات العمالة الوطنية. فإن الموقع الجغرافي يشكل أحد أهم مقومات نجاح هذه المناطق. وتاريخياً، تعتبر المنطقة الحرة في عدن من أقدم وأهم المناطق الحرة، حيث تم إعلان ميناء عدن ميناءً حراً في عام 1850 م، ليصبح في مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين ثاني أهم ميناء في العالم بعد ميناء نيويورك، وذلك قبل الانقطاع الحضاري الذي حدث بعد عام 1967 م.

ولذلك يمكن أن تشكل المنطقة الحرة في عدن فرصة اقتصادية واستثمارية لليمن إذا ما توفرت لها عوامل الأمن والاستقرار وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للجزر العديدة سواء في البحر الأحمر أو المحيط الهندي. يضاف إلى ذلك تشكل خدمات نقل النفط من دول الخليج العربي أحد مقومات تكامل اليمن مع هذه الدول.

يضاف إلى ذلك فإن طول الساحل اليمني بثرواته السمكية والأحياء البحرية ثروة اقتصادية وغذائية كبيرة لليمن أصبحت مطمعاً لكل السفن التي تأتيها من كل اتجاه في ظل غياب قوات بحرية قوية. كذلك اصبحت اليمن معبراً لتهريب البشر والسلع الممنوعة بما في ذلك المخدرات، الأمر الذي دفع بعض دول الجوار لإقامة الحواجز والموانع على حدودها مع بلادنا.

وبدون شك فإن الفراغ الأمني برا وبحرا في بلادنا أحد الأسباب والدوافع لذلك.

كذلك، سوف تساهم إعادة بناء قواتنا المسلحة في تقليل مخاطر الصراعات الإقليمية مع المصالح الغربية التي جعلت من اليمن إحدى ساحاتها، مما انعكس سلباً على اليمن سياسياً واقتصادياً وساهم في تقويض أمنها واستقرارها. ويشكل الصراع الإيراني مع الدول الغربية مثالاً على ذلك. فإيران تسعى إلى فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي (تطلق عليه إيران "الخليج الفارسي")، ومواجهة النفوذ والوجود العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة. في المقابل تركزت اهتمامات السياسة الأمريكية منذ العام 1949 م على حماية مصالحها الاقتصادية والنفطية في منطقة الخليج العربي لضمان السيطرة على سوق النفط العالمي، وبالتالي العمل على منع وجود قوات معادية للولايات المتحدة الأمريكية وتهديدات محتملة للمنطقة، داخلية أو خارجية، قد تؤثر على إمدادات النفط والغاز أو تسيطر على نفط هذه المنطقة. وفي ظل تنامي الصراع الإيراني الأمريكي وتزايد القدرة النووية والعسكرية الإيرانية، أصبح الخطر الإيراني يشكل تهديداً مباشراً على استقرار دول منطقة الخليج العربي خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين.

وفي ظل تنامي هذا الخطر وحالة الاستقطاب الإقليمي الذي تشهده المنطقة العربية والعلاقات الوثيقة التي تربط اليمن بالولايات المتحدة والدول الغربية عموماً وجدت إيران ضالتها في اليمن، كون تدخلها يحقق لها ثلاثة أهداف في وقت واحد تتمثل في؛ تهديد أمن واستقرار المملكة العربية السعودية، وتهديد مصالح الولايات المتحدة من أجل أن تدفعها إلى تقديم تنازلات جوهرية فيما يتعلق بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية والاعتراف كذلك بحقها في لعب دور سياسي في المنطقة.

ويتمثل الهدف الثالث في محاولة إيران وبعض القوى الغربية في إضعاف قوة الدولة اليمنية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً باعتبارها تشكل البعد الاستراتيجي والمخزون البشري لدول مجلس التعاون الخليجي الست، حيث ترى في التقارب اليمني الخليجي تهديداً لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

كلنا أمل بأن تشكل قرارات الأخ رئيس الجمهورية نقطة تحول جوهرية في بناء يمن قوي وقادر على تحقيق مصالح اليمن الوطنية والحفاظ عليها، وأن يحفظ بلادنا من طمع الطامعين ويجعل كيدهم في نحورهم، إنه على ما يشاء قدير. "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" صدق الله العظيم.

قرارات شجاعة .. والجنرال أوفى بوعده

عارف الدوش

الأمر الرائع أن يسجل الجنرال القوي في الجيش اللواء علي محسن صالح الأحمر موقفاً فيقبل باستكمال قرارات هيكلة الجيش

الوعود والتصريحات التي يتبعها تنفيذ عملي هي التي تلقى الترحيب وتنتج الارتياح لدى الشعوب وتبقى في ذاكرتها ووجدانها كونها هي المستفيدة منها، وفي موضوع هيكلة الجيش والأمن وإنهاء الانقسام الحاد في المؤسسة العسكرية والأمنية جرى التعامل مع حالة الانقسام التي حدثت بفعل الثورة الشبابية السلمية الشعبية 2011 م وانضمام وحدات ضاربة من الجيش ممثلة بالفرقة الأولى مدرع " سابقاً" بروية وتعقل وهدوء وتأنٍ ودراسة وتوافق دقيق واتفاق ورضا بين الأطراف المتصارعة في الجيش وظلت الوعود والتصريحات محل اختبار وترقب من قبل أبناء الشعب أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير.

ومن هنا صدرت قرارات هيكلة الجيش على مرحلتين وأخذت طابع التدرج والتهيئة النفسية والتشاور والتوافق وكان توافق العالم وموقفه من الثورة الشبابية اليمنية التي حولها إلى تسوية وصدرت بخصوصها قرارات وبيانات من مجلس الأمن الدولي هو ما جعل القرارات الهامة والمصيرية كهيكلة الجيش والأمن تنجح وبالتوافق وأصبحنا نسمع تصريحات ووعود ونجدها منفذة بشكل عملي فقد أجمعت ردود الأفعال المحلية والإقليمية والدولية بأن قرارات استكمال هيكلة الجيش التي أصدرها الرئيس هادي الأربعاء الماضي 10 أبريل 2013م شجاعة وتاريخية وجاءت لتنهي الانقسام في الجيش خدمة لليمن ومن أجل إنجاح الحوار الوطني.

فجاء ذلك الوصف على لسان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الزياني والمبعوث الدولي جمال بن عمر والجنرال علي محسن صالح الأحمر الذي ظل يؤكد أنه يرحب بقرارات الرئيس هادي وسينفذها سواءً في مرحلة الهيكلة الأولى أو الثانية في الوقت الذي استمر فيه التشكيك والتسريبات الصحفية التي كادت تزرع اليأس في قلوب اليمنيين وتفقدهم الأمل في التغيير ونجاحه وتعيدهم إلى مربع العنف. وأمام وضع كهذا لم يكن أمام الصحفيين والكتاب ورجال السياسة والثقافة إلا أن يذكروا ويكتبوا عن الوعود التي أطلقها في بداية الثورة الشبابية الجنرال "علي محسن" الذي قال أكثر من مرة بأنه سيتخلى عن منصبه العسكري، ونقل عنه أنه سيترك مكان تمركز فرقته المدرعة ليكون حديقة عامة في صنعاء، وها نحن اليوم نرى ذلك حقيقة واقعة فالجنرال الذي قيل وكتب عنه تشبثه بالسلطة وأغرق الناس بسيل من التسريبات والكتابات والتصريحات بأن الرجل طامع بالسلطة، وأنه لا زال له دور هام سيقوم به وهو تأمين انتقال السلطة بشكل نهائي يقبل بقرارات الرئيس هادي باستكمال هيكلة الجيش التي نقلته إلى مستشار للرئيس بعد أن ذهبت بعض التسريبات والكتابات إلى الحديث عن أن الجنرال راغب في الترشح لمنصب الرئيس مع أن هذا الأمر حقاً له ولغيره إن انطبقت عليه شروط الترشيح.

والأمر الرائع أن يسجل الجنرال القوي في الجيش اللواء علي محسن صالح الأحمر موقفاً فيقبل باستكمال قرارات هيكلة الجيش التي أبعدته من موقع السيطرة والقوة بواقعية ليعلن بأن يوم العاشر من أبريل 2013 م "يوم عيد لليمن واليمنيين، وأن القرارات لحماية سيادة اليمن وتوحيد أفكار الأمة" واصفاً الرئيس هادي بالشجاع وقراراته بالشجاعة. ومثله وصفها المبعوث الدولي بن عمر بأنها "تأتي ضمن خطوات شجاعة عدة اتخذها الرئيس هادي لتعزيز مناخ الحوار الوطني في اليمن"، أما أمين عام مجلس التعاون الخليجي الزياني فوصفها بأنها قرارات شجاعة وخطوة بارزة في طريق تنفيذ المبادرة، كما رحبت الدول الـ 10 الراعية للتسوية في اليمن بالقرارات وتأمل من الجميع تنفيذها.

ومهما قيل عن الرجل بأنه احتمى بالثورة أو قفز إليها من سفينة النظام السابق الغارقة ومهما قيل عنه بأنه لن يسلم وسيفجر الوضع في البلاد وقد قيل وكتب وسيكتب بأن "صميل" المجتمع الدولي وراء قبول قرارات هيكلة الجيش والأمر لا يخص الجنرال "علي محسن" بل يتعلق أيضا بقائد الحرس الجمهوري السابق "أحمد علي" وأعمامه وأولاد عمه، نعم لولا "صميل" المجتمع الدولي لن يقبل أحد بتلك القرارات.

لكن ما يهمنا هو الظاهر والمواقف التي تتخذ، فالجنرال علي محسن الأحمر أوفى بوعوده التي وعد بها الشعب مرات عديدة فتخلى عن منصبه العسكري وصدر قرار جمهوري بتعيينه مستشاراً للرئيس لشئون الدفاع والأمن فلم يعترض بل كان أول العسكريين الذين أدوا اليمين الدستورية أمام هادي مستشاراً وصدر قرار جمهوري بتحويل مقر الفرقة الأولى مدرع سابقاً إلى حديقة عامة وأعلنت أمانة العاصمة أنها اليوم السبت ستطرح الموقع للتنافس، أما ما يتعلق بقائد الحرس السابق "أحمد علي" فقد نقل عنه أنه خلع بزته العسكرية ورد على سؤال حول رأيه بقرارات استكمال الهيكلة : "نحن مدنيون لا يحق لنا التحدث عن الجيش" وكتب الزميل محمود ياسين في صحيفة "الأولى" الخميس الماضي "أن وضعه كان قد أصبح خارج توجيه قوة الحرس الجمهوري وكانت زيارته لبعض المعسكرات تحصيل حاصل".

وأخيراً : تنفيذ قرارات استكمال الهيكلة يكشف أن هناك تعقلاً ويؤكد مصداقية الرئيس هادي في تصريحاته بأن "الشعب اليمني سيفاجئ العالم بنموذج رائع وفريد للإصلاحات والتغيير"، فألف مليون مبروك لليمن التي استعادت الجيش المخطوف وبدأت عملياً تسير في طريق بناء الدولة المدنية الحديثة.

من السبت إلى السبت

الأمن عُمران الحياة..؟؟

أحمد الأكوع

أول حجر وضع على حجر باليمن غمدان بناه شراحيل الحميري

كل مواطن يمني يعيش على هذه الأرض يريد الأمن والأمان والاستقرار لأن عمارة الأرض لا تتم إلا بالأمان بحيث يأمن كل واحد على أهله وحياته ومعيشته ولذلك ما عمرت الأرض إلا بوجود الحياة الآمنة والمستقرة، فالإنسان كما يقال مدني بطبعه ولكن الجهل هو الذي يجعله يعيث في الأرض فساداً ..

وبنظرة فاحصة على مدينة صنعاء كمثال لبقية المدن اليمنية فقد ذكروا في تاريخ صنعاء أن صنعاء تزايدت في الإسلام إلى بضعة وتسعين سنة ومائتين من الهجرة ثم خربت ولم تلبث أن عادت فوصلت في هذه السنوات إلى ما كانت عليه أو هي تزايدت. وعلماء صنعاء يرون أنها تعمر بعد خرابها وتملأ ما بين جبليها وتصير سوقها في بطن واديها. قال أبو محمد: حدثني همام بن مسلمة بن عقبة بن همام قال: سمعت الذماري يقول:

أول حجر وضع على حجر باليمن غمدان بناه شراحيل الحميري ووجدت بخط يحيى بن حزام حدثني أبو الحسين يحيى بن خلف أن القاضي يحيى بن عبدالله حدث أن دور صنعاء عّدت في أيام أسعد وأخيه عبدالله المحرس فوجدت نيفا وثلاثين ألف دار. كما ذكر لي أنها عدت في أيام أبي جعفر الضحاك ستة آلاف دار وخمسمائة. وذكر لي أن صنعاء عدت في أيام أبي جعفر أحمد جعفر بن قيس بن الضحاك وذلك في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة فكانت ألف دار وأربعين داراً منها خمسة وثلاثون دار لليهود...

وعدت الحوانيت العامرة والخربة التي كانت بصنعاء فإذا الجميع سبعمائة حانوت منها خراب كثير، وعدت المساجد مائة مسجد وستة مساجد، وعدت الحمامات أثنى عشر حماماً، وعدت المعاصر أربعة وخمسين معصرة يعصر السمسم، وعدت مطاحن القرص الذي يدبغ به الجلود ثلاثة وثلاثين مطحناً، ثم توالت العمارة وتوالى الخراب، ففي كل عصر فيه حرب تخرب، وكل عصر فيه الأمن والأمان تعمر صنعاء. كما اشتد القحط في اليمن ومات أكثر الناس جوعاً وأكل الناس الميتة والدم وأكل بعضهم بعضا وخربت قرى من الجوع ومات أهلها وذلك سنة تسعين ومائتين هجرية، وقيل أن المستغفر للموتى كان يقول: رحم الله من قبر من زاد على ألف، وكانوا يقولون قل الموت اليوم مات سبعمائة يقين، وفي آخر الشدة التي أكل الناس فيها بعضهم بعضا قال ابن عبدالوارث: سمعت أبا محمد عبدالله بن عبد الصمد يقول: مروا حمالون يحملون ميتاً في زين ابن عبدالله سنة ست وستين ومائتين وخلفهم نسوة كثيرة يتبعنه يريدون أكل لحمه .. نسأل الله اللطف..

شعر

بنت المكارم وسط بيتك بيتها
فتلادها بك للصديق مباح
وإذا المكارم أغلقت أبوابها
يوماً فأنت لقفلها مفتاح

بين اليأس والأمل (7)

حماية من؟ ممّن ؟؟

ناجي عبدالله الحرازي

مزعجة أيضا بعض الأخبار التي تنقل لنا أن بعض قادتنا السياسيين ووجهائنا ومشايخنا يصرون على التمسك بمرافقيهم المسلحين

مزعجة هي حقيقة أن زعماءنا السياسيين والقبليين وكبار مسئولينا المدنيين أو العسكريين الحاليين أو السابقين ، وحتى بعض صغارهم ممن تم تعيينهم بقرارات جمهورية ، لم يعودوا قادرين على الحركة بدون مرافقين أو بدون حراسة مسلحة أو حماية ..

ومزعجة أيضا بعض الأخبار التي تنقل لنا أن بعض قادتنا السياسيين ووجهائنا ومشايخنا يصرون على التمسك بمرافقيهم المسلحين حتى وهم يتنقلون داخل منازلهم أو قصورهم وفي مجالسهم الخاصة (مقايلهم التي يلتقون فيها بأقرب أصدقائهم وبرجالهم وبمن ينشد مساعدتهم أو مشورتهم).

والأكثر إزعاجا ما تتحمله خزينة الدولة من أعباء مالية نتيجة لهذه الظاهرة غير الطبيعية ، التي لم تقتصر فقط على من تستوجب مواقعهم الرسمية أو القبلية شيئا من الحماية المقبولة ، بل شملت أشخاصا لايجب أن يشعروا بالقلق ، لا وهم داخل منازلهم ولا في مقار عملهم أو مكاتبهم – كبعض وكلاء الوزارات أو الوكلاء المساعدين وبعض مدراء الأمن ووكلاء المحافظين ورؤساء مجالس إدارات بعض مؤسساتنا ، وحتى بعض صغار مشايخ وأعيان ووجهاء البلاد كما اعتدنا تسميتهم - ، ومع ذلك يقال أن لدى كل منهم عدداً من المرافقين المسلحين ، جميعهم جنود يتلقون مرتباتهم من الدولة !!!

وإذا استبعدنا حقيقة أن بعض أسباب هذه الظاهرة تعود لفشلنا في التخلص من مشكلة الثأر التي مازالت تلاحق بعض وجهائنا ومشايخ قبائلنا وربما بعض ساستنا ممن يشعرون بالقلق من لجوء خصومهم للعنف ، واستبعدنا أيضا وهو أن هذه الظاهرة إنما هي للوجاهة أو للتعبير عن مكانة هذا الشخص أو ذاك الاجتماعية المرموقة ، أو حتى مبرراً أنها توفر فرص عمل لأفراد الحماية أو الحراس المكلفين بهذه المهمة ، وهم بالمئات في بعض الحالات – كما هو معلوم للجميع - فهذه الحقيقة المؤلمة وما يرتبط بها تعد بالتأكيد مؤشرا خطيرا على انعدام الشعور بالأمان في بلد الإيمان !!

هذا الشعور الذي لا يطغى فقط على البسطاء منا وممن لا حول لهم ولا قوة ، بل ينتشر حتى في أوساط من يفترض أنهم يتحملون مسئولية تأمين البلاد والعباد .

وهنا لابد من مراجعة هذه الظاهرة بدقة وبحث تفاصيلها ، وتأمل أفضل السبل الممكنة للتخفيف من حدتها ، أو على الأقل لجعلها غير مرئية ولا تستفز عامة اليمنيين الذين تتواصل معاناتهم مع استمرار نقاط التفتيش المنتشرة في أنحاء المدن الرئيسية ، ويشعرون بالغبن من كبارهم ووجهائهم .

هؤلاء الكبار ممن يفترض أن يكونوا قدوتنا و مضرب المثل بالنسبة لنا ، وأن يعيشوا حياتنا ويتنقلوا وسطنا ويتعاملوا معنا دون خوف أو وجل ، وبدون الحاجة لمن يحميهم منا وعلى نفقتنا من أموال الخزينة العامة ..

فهل تختفي ظاهرة المرافقين المسلحين من حياتنا ؟ ومتى سيتسنى لنا التنقل داخل المدن وخارجها بأمن وسلام دون القلق من مظاهر السلاح التي تقلقنا منذ عقود .